اقتضاء الظاهر وهو الجوارح والمراد بها هنا غير اللسان
والباطن وهو الجنان اذ لا يتحقق كون الثنا باللسان على جهة
التعظيم الا بما سيعني عدم مخالفة افعال الجوارح ومطابقة اعتقاد
الجنان له بان يعتقد مدلوله كما بين بقوله اذ لو تجرد الثنا باللسان
على الجميل الاختياري عن مطابقة الاعتقاد اي موافقته اعتقاد الجنان
له بان لا يعتقد جنانا المثنى مدلوله كان لا يعتقد جود من اثنى
عليه بلسانه بانه جواد او خالقه اي خالق الثنا المذكور افعال
الجوارح كان اذل من اثنى عليه باللسان بانه عزيز يضربه لم يكن
الثنا المذكور الذي هو بسبب ما ذكر ليس على جهة التعظيم حمدا
لمن اثنى عليه بل هو اما تهكم عليه ان قصد به الاستهزاء او السخرية او
تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة من قولهم ملح الشاعر اذا اتى
بشيء مليح وان قصد به الملاحة والظرافة فالفرق بينهما اي فيما اذا
تجرد الثنا عن مطابقة الاعتقاد انما هو بالقصد المدلول عليه
بالمقام كما هو حاصل ما قاله في المطول في بحث التشبيه قال فيه وما
وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى
قصة او مثل او شعر نادر فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم
اللام على الميم انتهى ما قيده كلام المصنف من ان المعتبر لتحقق
كون الثنا باللسان على جهة التعظيم عدم مخالفة افعال الجوارح
ومطابقة اعتقاد الجنان بقوله وان وجه بان الجنان هو المنظور اليه
وبه صلاح الجسد وفساده المحقق خلافه بل المعتبر لتحقق
عدم مخالفة افعال الجوارح عدم مخالفة اعتقاد الجنان لانه كان

فيه

فيه وبهذا الذي تقرر من اعتبار عدم مخالفة افعال
الجوارح ومطابقة اعتقاد الجنان في تعريف الحمد المتناول
لهما قولنا على جهة التعظيم لا يقتضي دخول عدم مخالفة
الجوارح ومطابقة الجنان في التعريف المقتضي لكون
مورد الحمد المعرف اللسان والجوارح والجنان فيخالفون
ما يأتي من ان مورده اللسان فقط لانهما اعتبرا فيه اي في التعريف
شرطا له ليكون تعريفا للحمد لا شطرا اي جزءا منه واعتبار
الشيء في الشيء شرطا لا يقتضي دخوله فيه واذا اقتضى انه
لا بد فيه منه كاعتباره فيه شطرا فالفرق بينهما لفظي
لا حقيقي ولك ان تقول لا حاجة في دفع المخالفة بالنسبة للجوارح
الى ما ذكر اذ المعتبر منها عدم المخالفة وذلك لا يقتضي كونها
مورد اذ انما يقتضيه المطابقة المعتبرة من الجنان فعلى المحقق
السابق لا حاجة في دفعها بالنسبة له اليه ايضا واعترض
على هذا التعريف بانه غير جامع اذ يلزم على تقييد المحمود
عليه فيه بالجميل ان لا يكون الثناء على ظالم على فعله الذميم
كنهب الاموال وقتل الانفس بغير حق على جهة التعظيم
حمدا وليس كذلك بدليل ذم الحامد وعلى تقييده اي
تقييد الجميل المحمود عليه فيه بالاختياري الذي حقيقته
الموجود باختيار المحمود اذ لا يكون وصفه تعالى بصفاته
الذاتية الثمانية او السبعة على اختلاف الاشاعرة في البقا
حمدا له لانها ليست اختيارية له تعالى بالمعنى المذكور والا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)